الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٩٠**

الخميس، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/68/898)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما هو مبين في الوثيقة A/68/898، ونتيجة لانتهاء مدة عضوية السيد تادانوري إينوماتا (اليابان) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فإن المطلوب من الجمعية العامة، خلال دورتها الحالية، أن تعين شخصا ليكون عضوا في وحدة التفتيش المشتركة لفترة كاملة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، طلبت بعد التشاور مع المجموعة الإقليمية المعنية، أن يقترح الأردن مرشحا ليحل محل السيد إينوماتا.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لا بد أن تتوافر لدى المرشح الخبرة في ميدان واحد على الأقل من الميادين التالية: الرقابة ومراجعة الحسابات والتفتيش والتحقيق والتقييم والشؤون المالية وتقييم المشاريع وتقييم البرامج وإدارة الموارد البشرية والشؤون التنظيمية والإدارة العامة والرصد و/أو الأداء البرنامجي، علاوة على توافر معرفة بمنظومة الأمم المتحدة وبدورها في العلاقات الدولية.

وكما هو مبين أيضا في الوثيقة A/68/898، ونتيجة للمشاورات التي أجريتها عملا بالفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات التي أجريتها مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أتقدم إلى الجمعية العامة بترشيح السيد رجب السقيري (الأردن) لعضوية وحدة التفتيش المشتركة لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين هذا المرشح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١١٦ من جدول الأعمال.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/68/868)

مشروع القرار (A/68/L.47)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا لعرض مشروع القرار A/68/L.47.

السيد إمندز (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار بشأن ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“، الوارد في الوثيقة A/68/L.47، في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، ”النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“، وألتمس تأييد الجمعية العامة له. وفي الواقع، فإنني ألتمس تأييده انطلاقا من مبدأ – وهو مبدأ أخلاقي ومبدأ من مبادئ القانون الدولي؛ ومن أجل قضية إنسانية، ولكي نؤكد مرة أخرى أن من غير المقبول استخدام القوة لإجراء تغييرات ديمغرافية أو إعادة رسم الحدود أو عدم منح حق العودة للسكان.

ويهدف مشروع القرار المقدم اليوم إلى إعادة تأكيد الحق غير القابل للتصرف لجميع الأشخاص المشردين بالقوة من جميع الأعراق والمعتقدات الدينية، الذين طُردوا من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، في العودة إلى مواطنهم الأصلية على أساس طوعي ومأمون ومتفق مع الكرامة، ومع احترام حقوقهم المتعلقة بالملكية، وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي. فلا يزال مئات الآلاف من المشردين، من الأشخاص المنحدرين من أصل جورجي أو أبخازي أو يوناني أو إستوني أو أوسيتي، سواء كانوا من المسيحيين أو اليهود أو المسلمين، محرومين من الوصول إلى منازلهم نتيجة موجات التشرد. ويجب أن نستجيب لآمالهم وتوقعاتهم. وينبغي أن ندعم حلمهم بأن يأتي يوم يمكنهم فيه العودة إلى منازلهم لتضميد جراحهم وإعادة بناء أحيائهم المدمرة. وينبغي أن نحاول الدفاع عن إيمانهم الصادق بأن دعوات المجتمع الدولي الحاسمة ستؤتي ثمارها.

وفي التقرير المعروض علينا، يؤكد الأمين العام بان كي – مون أنه:

> ”يلزم الاعتراف بالعودة كحق من حقوق الإنسان وكقضية إنسانية يجب معالجتها بغضّ النظر عن أي تسوية للنزاع الذي نشأت عنه الحالة.“ (A/68/868، الفقرة ٤٥)

إننا نشكر الأمين العام على ذلك التذكير. وعندما نعرض مشروع القرار هذا في كل عام، فإننا نضع السياسة جانباً ونركّز بشكل خالص على البعد الإنساني لهذه المشكلة. وتركيزه في المقام الأول على حقوق الإنسان هو اختيار متعمد من أجل تجنب المزايدات السياسية عندما تكون الحقوق الأساسية للمشردين على المحك. وبالنظر إلى نطاق التشريد الداخلي والفترة الزمنية التي انصرمت، فإن أهمية التوصل إلى استجابة نهائية لتلبية احتياجات المشردين باتت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

إن مشروع القرار هذا وتقرير الأمين العام هما بمثابة نقطتين مرجعيتين لمباحثات جنيف الدولية التي تظل المنبر الوحيد بين

جورجيا والاتحاد الروسي، عملا بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط، المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، لمعالجة المسائل الأمنية والإنسانية، مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. ومشروع القرار، الذي اعتمد لأول مرة في أيار/مايو ٢٠٠٨ (القرار ٦٢/٢٤٩) أي قبل أشهر من إطلاق مناقشات جنيف، ينشط ويعزز إطار جنيف ويكمل العمل المتعلق بالقضايا الإنسانية. ويشجع المشاركين في محادثات جنيف على مضاعفة جهودهم الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان وتهيئة ظروف أمنية مؤاتية تسهّل عودة المشردين بصورة طوعية وآمنة تحفظ لهم كرامتهم. كما يؤكد أحد المبادئ الرئيسية، على نحو ما جرى تأكيده في المقولة التي اقتبستها للتو من تقرير الأمين العام، بأن البعد السياسي لمناقشات جنيف لا ينبغي أن يحرم الأشخاص المعنيين من حقوق الإنسان الأساسية.

ومن ثم، فإن مشروع القرار المعروض علينا لا يشكل أداة سياسية تهدف إلى عرقلة المفاوضات الجارية، كما أشار إلى ذلك أحد الوفود بشكل متكرر وعلى نحو مضلل. بل على العكس من ذلك، إنه يشكل أساسا لاحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين اقتلعوا من ديارهم في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين. وللأسف، يظل إعداد جدول زمني شامل من دون حل. لذلك، يهيب الأمين العام بجميع المشاركين في مناقشات جنيف أن يعملوا بصورة بناءة بشأن هذه المسألة، استنادا إلى القانون الدولي والمبادئ ذات الصلة.

إن حكومة بلدي ملتزمة بتلك المحادثات، فضلا عن التزامها بمبدأ عدم استخدام القوة. وقد تعهّد بلدي بذلك من جانب واحد، وما فتئ يكرر موقفه هذا في العديد من المناسبات على أرفع المستويات. وما زلنا نتوقع أن يحذو الاتحاد الروسي الحذو نفسه.

وتواصل حكومة جورجيا جهودها الرامية إلى معالجة محنة الأشخاص المشردين داخليا وفقا للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي دون المساس بحقهم في العودة. وقد أسفر تنفيذ استراتيجية الدولة بشأن الأشخاص المشردين داخليا وخطة العمل المستكملة ذات الصلة، فضلا عن القانون الجديد بشأن المشردين داخليا من أراضي جورجيا المحتلة، عن تحسينات كبيرة فيما يتعلق بمسائل توفير الظروف المعيشية المناسبة للأشخاص المشردين داخليا، وتقديم المساعدة المالية إليهم بشكل مناسب وتسجيلهم على النحو الصحيح، وإجراءات منح مركز المشردين داخليا لجميع الأشخاص المتضررين في الوقت المناسب، ولم شمل الأسر، وكفالة حق استرداد الممتلكات، وتوفير القدر المناسب من خدمات الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف بطريقة غير تمييزية، وما إلى ذلك.

وأود أن أوافي الأعضاء بأحدث المعلومات عن الحالة الراهنة في الميدان بصورة مقتضبة. فقد تسبب الاستمرار في إنشاء سياجات الأسلاك الشائكة وتوسيع المنطقة المحتلة في المزيد من حالات التشرد الداخلي، وإلى عزل قرى بأكملها، وفصل الأسر التي تعيش في المناطق المتاخمة. ومن المثير للانزعاج بصورة خاصة أن بعض ممثلي السلطات الحاكمة في المناطق المحتلة، وفي الآونة الأخيرة في أبخازيا، قد دعوا على نحو منتظم إلى اتخاذ المزيد من التدابير التمييزية ضد السكان المنحدرين من أصل جورجي.

وقد شهدت خطورة تلك الحالة وأكدت عليها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، التي قامت بزيارة جورجيا في الشهر الماضي. ونوهت بصورة واضحة إلى عدم وجود أي آلية للرصد ذات ولاية دولية، علاوة على العزل شبه الكامل لتلك المناطق. وقد أشارت بوجه خاص إلى منطقة تسخينفالي كما يلي:

”فهي إحدى أكثر الأماكن التي لا يمكن الوصول إليها على وجه الأرض، ولا يسمح بوصول الوكالات الدولية إليها باستثناء اللجنة الدولية للصليب الأحمر“.

وأكدت السيدة بيلاي على النتائج المدمرة المترتبة عما يسمى الأنشطة ”الحدودية“ على طول خطوط الحدود الإدارية

”التي تزيد من إعاقة الحق في حرية التنقل للأشخاص المشردين داخليا، والتمتع بالحقوق في الملكية وخدمات المياه والصحة والتعليم والوصول إلى المواقع الدينية والثقافية“.

ومن غير المقبول تماما أن تمنع السيدة بيلاي والسيد تشالوكا بياني، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، على نحو متكرر من الوصول إلى المناطق المحتلة، في تعارض مع روح مشروع القرار الذي يدعو إلى وصول الأنشطة الإنسانية دون عوائق.

وأود أن أختتم بياني بأمر سبق لنا أن ذكرناه، ويتمثل في أن لجميع هؤلاء الأشخاص المشردين حلما مشتركا عزيزا على قلوبهم: وهو حلم العودة إلى جذورهم، إلى التراب الذي رعى أجيالاً من أسلافهم، ومشاطرة كل ذلك مع أطفالهم.

وفي هذا العام تصدرت مسألة الأمن في منطقة مجموعة غوام، ومشكلة التشريد القسري في جميع أنحاء العالم، على جدول الأعمال الدولي. وأرى في ضوء ذلك، أن الجمعية العامة ستكون اليوم أكثر حزما وتمسكا بالمبادئ في تأييدها للتأكيد على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في مشروع القرار.

ويحدوني الأمل في أن تؤيد الدول الأعضاء تعزيز هذه المسألة الإنسانية، وأن تصوت مؤيدة لمشروع القرار ومساندة للقانون الدولي والمبادئ الأخلاقية الإنسانية، ولميثاق الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

السيد لوبان (مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي ممثل جمهورية مولدوفا، فإنني أتكلم أيضا باسم جورجيا وأوكرانيا وجمهورية أذربيجان – منظمة مجموعة البلدان من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – غوام. هذه هي السنة السابعة على التوالي التي يُبتُّ فيها بشأن مشروع القرار المعروض علينا (A/68/L.47) منذ تقديمه إلى الجمعية العامة. ومن المؤسف أن العديد من التحديات الإنسانية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان في المناطق الجورجية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لم تحل بعد.

والدول الأعضاء في مجموعة غوام على اقتناع بأن الشواغل الإنسانية للسكان المتضررين، بمن فيهم المشردون داخليا، لا تزال من الأولويات، وأنه يجب التصدي لهذه المسألة في أقرب وقت ممكن. ونشعر بالأسف إزاء عدم إحراز تقدم يذكر حتى الآن في مجالي الأمن وحقوق الإنسان، أو على الصعيد الإنساني فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. علاوة على ذلك، فقد ازداد تدهور الحالة منذ اتخاذ القرار (انظر A/67/PV.86) ليؤدي بذلك إلى عقبات معيقة لحقوق الأشخاص المشردين داخليا.

وما تزال المسألتان اللتان تشكلان مصدر قلق خاص بالنسبة لنا تتمثلان في استمرار أعمال التسييج على طول خط الحدود الإدارية، علاوة على احتجاز الأشخاص بشكل مستمر، ووضع العراقيل الاصطناعية المستمرة وغير المشروعة التي تحول دون حرية التنقل، من قبيل حرمان السكان من الوصول إلى منازلهم وأراضيهم الزراعية، وإمكانية الإجلاء الطبي للمرضى والمحتاجين في الوقت المناسب، وتوفير الفرص الكافية للوصول إلى المدارس. وفي ذلك السياق، فإن المجموعة تنظر بصورة إيجابية إلى استراتيجية جورجيا بشأن المشاركة من خلال التعاون، والتي تهدف إلى بناء الثقة والطمأنينة بين المجتمعات المحلية المنقسمة.

ونكرر نحن الدول الأعضاء في مجموعة غوام الإعراب عن موقفنا الراسخ بأن السبيل إلى حل المسائل التي طال أمدها يتمثل في اتباع نهج متفق عليه على نحو متبادل عن طريق المفاوضات وعلى أساس احترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

ونرى أن مناقشات جنيف تمثّل منتدى هاما لتعزيز الاستقرار في جورجيا، ولإحراز تقدم في التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية وغيرها من التحديات المتبقية، على النحو الذي ذكره الأمين العام نفسه في آخر تقرير له A/68/868 والمؤرخ في أيار/مايو ٢٠١٤. ويدعو مشروع القرار A/68/L.47 إلى تكثيف المحادثات الجارية بهدف تهيئة الظروف الملائمة للعودة الآمنة والكريمة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية. ونعرب عن تقديرنا للدور الذي يضطلع به التقرير السنوي للأمين العام، عملا بقرارات الجمعية العامة، لكونه أداة مفيدة لضمان استمرار مشاركة المجتمع الدولي التي تشتد الحاجة إليها فيما يتعلق بمسألة الأشخاص المشردين داخليا، فضلا الاهتمام بهذه المسألة. وليس من سبيل للإسهام في حلها سوى التصدي لها على وجه السرعة، بما في ذلك عن طريق الجمعية العامة.

وتشدد الدول الأعضاء في المجموعة على دعوتها إلى السماح بوصول العاملين في المجال الإنساني دون عوائق إلى السكان المشردين وأولئك الذين يقيمون في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. ونأسف لعدم وجود أي آلية من آليات الرصد ذات الولاية الدولية في تلك المناطق. وقد بذلت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، جهودا مقدّرة خلال الزيارة التي قامت بها إلى جورجيا بهدف زيارة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، كما قال زميلي. ولكنها منعت من الوصول مرة أخرى، الأمر الذي حال دون رصد احترام حقوق الإنسان الأساسية هناك. وأعربت السيدة بيلاي عن شعورها بالقلق إزاء عزل أوسيتيا الجنوبية وتسييجها، الأمر الذي يؤدي بصورة خاصة إلى زيادة إعاقة الحق في حرية التنقل للأشخاص المشردين داخليا، والتمتع بالحقوق في الملكية وتوفير خدمات المياه والصحة والتعليم والوصول إلى المواقع الدينية والثقافية. وفي الأسابيع الأخيرة، عزلت قريتان أخريان من أوسيتيا الجنوبية جراء توسيع الحاجز، وفقا لما ورد في تقريرها.

ويشكّل مشروع القرار المعروض علينا القاعدة الأساسية لاستعادة الحقوق الإنسانية لجميع الأشخاص الذين تم إخلاؤهم من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، ويهدف إلى تشجيع المشاركين في محادثات جنيف على تجديد جهودهم الرامية إلى تهيئة الظروف الضرورية المواتية لتمكين السكان من العودة الطوعية والآمنة والكريمة إلى مواطنهم الأصلية. وتمثل حرية التنقل والملكية والوصول إلى الخدمات الأساسية حقوقا أساسية لا تعيق العمليات السياسية أو تتدخل فيها، وإنما تدعم عملية التوصل إلى حل يقوم على احترام حقوق جميع الأطراف المعنية.

وإذ نأخذ في الاعتبار هذه المبادئ إلى جانب مراعاة أن الهدف الرئيسي من مشروع القرار يتمثل في احترام الحق في العودة الآمنة والكريمة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، وجورجيا، ومنطقة تسخينفالي/جنوب أوسيتيا في جورجيا، فإن الدول الأعضاء في مجموعة غوام ترى أن مشروع القرار إنساني في طابعه وتعتزم التصويت مؤيدة له. ويستند قرارنا هذا إلى التزامنا القوي والطويل الأمد بالمبادئ الإنسانية الأساسية، بما في ذلك حق العودة وحقوق الملكية ووصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تضطلع كندا بدور نشط في تعزيز حقوق اللاجئين والمشردين داخليا ورفاههم، ونحن ملتزمون بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي على معالجة تحديات الحماية القديمة والناشئة على السواء. ليس التشريد شاغلاً إنسانياً فحسب؛ فهو أيضا مسألة أساسية تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية. يجب أن يظل تحديد حلول دائمة وتنفيذها لحالات التشرد التي طال أمدها أولوية عالية بالنسبة لنا جميعا. علاوة على ذلك، يجب أن تتم جميع حالات عودة المشردين وفقاً للمبادئ الإنسانية، وأن تكون آمنة وكريمة وطوعية ومبنية على المعلومات.

(تكلم بالفرنسية)

ترسي المبادئ التوجيهية المتعلقة بتشريد الأشخاص داخل بلدانهم، التي تشكل الإطار الدولي الرئيسي لحماية المشردين داخليا، بنيةً أساسية للرصد والدفاع عن مصالح هؤلاء الناس من أجل تلبية احتياجاتهم من المساعدة والحماية. وتتقيد كندا بصياغة مشروع القرار من أجل تمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول بدون عوائق إلى الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في جميع مناطق جورجيا المتضررة من الصراع (A/68/L.47). بالإضافة إلى ذلك، نؤيد النداءات التي تطلب إلى جميع المشاركين في مناقشات جنيف تكثيفَ جهودهم لإحلال السلام الدائم، والالتزام باعتماد أفضل الطرائق الممكنة لبناء الثقة وتهيئة الظروف الأمنية لعودة المشردين داخليا واللاجئين إلى بلدانهم عودة طوعية آمنة لا تقيدها عوائق.

(تكلم بالإنكليزية)

ما برحت كندا تؤيد سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ونستنكر استمرار الاتحاد الروسي في إقامة الأسوار والحواجز المادية الأخرى على طول الحدود الإدارية في المنطقتين الانفصاليتين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. تدين كندا أيضا بشدة العدوان الروسي في شبه جزيرة القرم والمناطق الشرقية في أوكرانيا. وما تلك الانتهاكات الأخيرة للسلامة الإقليمية لدولة ذات سيادة إلا دليل إضافي على ازدراء الاتحاد الروسي لسيادة القانون الدولي.

كندا مؤيد قوي للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وسنواصل العمل مع البلدان ذات التفكير المماثل والمنظمات الدولية من أجل ضمان أن يتمكن أولئك الذين شردوا قسرا في جميع أنحاء العالم من ممارسة تلك الحقوق الأساسية.

السيد بافليتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): مع تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل مولدوفا بالنيابة عن مجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

وليس ثمة أدنى شك في أن مسألة المشردين داخليا، التي ننظر فيها هنا اليوم، تستحق منا أقصى درجات الاهتمام، إذ إن معدلات التشرد الداخلي في العالم تزداد بسرعة، وفقا لما ذكرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. على الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الرئيسية المعنية بتقرير السياسات في الأمم المتحدة، أن تنخرط بنشاط في معالجة مشكلة التشرد الداخلي، سواء من خلال منع الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى التشرد الداخلي أو بالتعامل بفعالية مع العوامل المساعدة التي أدت بالفعل إلى التشريد.

لقد انقضت سبع سنوات منذ أن شرعت الجمعية العامة لأول مرة في النظر في مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/68/L.47). ومع أننا ننظر بعين الرضا لجهود المناقشات الدولية في جنيف، وللمشاركة الإنسانية لمجموعة متنوعة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وأن هناك عوامل أخرى ساهمت في تحقيق بعض التحسن في الحالة الأمنية والإنسانية على أرض الواقع، فإن من دواعي أسفنا أن نقر بأن التحديات الأمنية والإنسانية والحقوقية والإنمائية لم تحل بعد.

وللأسف، لا بد لي من الاعتراف بأن مسألة التشرد الداخلي صارت لها علاقة ببلدي، أوكرانيا. فقد أدى احتلال روسيا مؤقتاً للقرم إلى تشريد أكثر من ١٠ ٠٠٠ مدني؛ وهذا العدد آخذ في الازدياد. وتقوم حكومة أوكرانيا باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية لتلك الفئة الجديدة من السكان في أوكرانيا، الذين أجبر معظمهم على ترك منازلهم بسبب احتلال الاتحاد الروسي للقرم، والنشاط الذي يقوم به حالياً لزعزعة الاستقرار في الجزء الشرقي من أوكرانيا.

وللأسف، فإن عدد الأشخاص المشردين داخليا في جورجيا أعلى من ذلك، وتتطلب احتياجاتهم الاهتمام الجدي

من جانب الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد دعم أوكرانيا الثابت لسيادة لجورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا، وأن أعرب عن تأييدنا لمشروع القرار، وحالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا بجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية بجورجيا. وندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تؤيد تلك الوثيقة المهمة إلى أن تعيد النظر في موقفها وتعلن تأييدها لها.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق وبلدان الشمال: الدانمرك، وفنلندا، وأيسلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج، والسويد، والبلد الذي أنتمي إليه، إستونيا.

هذه هي السنة السابعة على التوالي التي يُبتُّ فيها في مشروع القرار المعروض علينا (A/68/L.47) منذ عرضه للمرة الأولى على الجمعية العامة. وللأسف، لم يحرز تقدم يذكر حتى الآن في مجالي الأمن أو حقوق الإنسان، أو على الصعيد الإنساني، فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا بجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية بجورجيا. بل على العكس من ذلك، خلال العام الماضي، تدهورت الحالة، ما خلق عقبات إضافية تعرقل حقوق المشردين داخليا.

ونلاحظ ببالغ القلق التهديدات وزيادة الأنشطة التي تقوم بها قوات أمن أجنبية في إقامة الحواجز وغيرها من العوائق على طول الحدود الإدارية في جورجيا، بين الأراضي التي تديرها الحكومة في تبليسي ومنطقة أبخازيا ومنطقة نفالي/أوسيتيا الجنوبية بجورجيا. تتسبب هذه الأنشطة، التي تتعارض مع السلامة الإقليمية لجورجيا، في معاناة السكان على كلا جانبي الحدود الإدارية، وتخلق تحديات خطيرة على الاستقرار والأمن في هاتين المنطقتين.

مشروع القرار المعروض اليوم ذو طابع إنساني. ولئن قررنا تأييدَه والتصويت مؤيدين له فإن ذلك ينبع من التزامنا القوي والطويل الأمد بالمبادئ الإنسانية الأساسية، بما في ذلك حق العودة، وحقوق الملكية ووصول المساعدات الإنسانية. ونعتقد أن مسألة المشردين داخليا تتطلب استمرار الاهتمام الدولي، ولن يتسنى التوصل إلى تسوية للصراع إلا بالتصدي لها على وجه السرعة. ويمكن أن يكون لاستمرار الاهتمام الدولي أثر كبير على منع حدوث تهديدات مماثلة مستقبلاً في المناطق الأخرى المجاورة.

واستشرافاً للمناقشات الدولية المقبلة المقرر عقدها في جنيف في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه، نود أن ندعو جميع المشاركين في تلك المناقشات إلى العمل معا من أجل تحقيق الأمن المستدام ووضع الترتيبات المتصلة بالحالة الإنسانية. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب مجدداً عن دعمنا القوي لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/68/L.47.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، هل لي أن أذكِّر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مرة أخرى، يُعرض على الجمعية العامة مشروع قرار عن حالة المشردين داخليا واللاجئين في منطقة القوقاز. وللأسف، وكما كان الحال في السنوات السابقة، فإن أيا من مقدمي المشروع لا يسترشد بأي حال من الأحوال بالأهداف الإنسانية النبيلة التي يعلنها. وهذه المبادرة لا تزال ذات دوافع سياسية وتتسم بقصر النظر في فحواها. وكما حدث في السنوات السابقة، فإنها لا تراعي الحقائق السياسية والقانونية في المنطقة، ولا سيما وجود دولتين مستقلتين، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

ومن الأمور ذات الدلالة أن نص مشروع القرار، وعلى مدى عدد من السنوات بالفعل، يتم اجتراره من دون أي تغيير في مضمونه، وذلك باستثناء إجراء القليل من التحديثات الفنية عند حدها الأدنى. وهذا النهج الآلي لا يعبر عن قلق حقيقي إزاء محنة آلاف الأشخاص الذين اضطروا لترك ديارهم بسبب سياسات تبليسي الطائشة. وما نحن بصدده ليس سوى محاولة واضحة من جانب جورجيا لصرف الانتباه مرة أخرى عن المشاكل الأساسية للمشردين داخليا واللاجئين، والتي يمكن إرجاع سببها الرئيسي إلى الإجراءات غير المسؤولة من قبل السلطات الجورجية والتي أدت إلى الهجوم المسلح على تسخينفالي في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وفي الواقع العملي، فإن طرح الوفد الجورجي بانتظام لقضية اللاجئين والمشردين داخليا لكي تنظر فيها الأمم المتحدة يعوق مناقشة هذه المسألة في الفريق العامل الثاني المنبثق عن مباحثات جنيف. فقد حذرت تسخينفالي وسوخومي مرارا وتكرارا من أن الحال سيكون كذلك، إذا واصل الجانب الجورجي سياسته المتمثلة في مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة دون مشاركة ممثلين عن أبخازيا أو أوسيتيا الجنوبية. ومن المحزن أن مقدمي مشروع القرار لم يأخذوا هذه الحجج بعين الاعتبار.

ومن ثم، فإن جورجيا لا تعرقل إجراء مناقشة موضوعية للمسائل الإنسانية الهامة فحسب، ولكنها تعوق أيضا وبدرجة كبيرة عملية مباحثات جنيف برمتها وتعرقل البحث عن حلول مقبولة للجميع بشأن مسائل الأمن والمشاكل الإنسانية في المنطقة. وليس لدينا شك في أن المبادرة الجورجية ستؤدي إلى نتائج عكسية ومن المحتمل أن تزيد تعطيل المحادثات المعقدة الجارية في جنيف، والتي تشكل صيغة بالغة الأهمية للحوار بين ممثلي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا.

والأمين العام يشير في تقريره (A/68/868) إلى أن مباحثات جنيف تتيح فرصة للتفاعل البناء وإلى أنها المحفل الوحيد الذي يمكن فيه لأصحاب المصلحة الرئيسيين أن يناقشوا قضايا الأمن والاستقرار والمسائل الإنسانية، ولا سيما في ما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين داخليا. والدعوات المتكررة، عاما بعد عام، إلى جميع المشاركين في مباحثات جنيف لتكثيف جهودهم بهدف إحلال السلام الدائم والالتزام بتعزيز تدابير بناء الثقة تبدو غير موفقة إلى حد ما، وذلك في ضوء إحجام تبليسي بعناد عن التوصل إلى ترتيبات ملزمة مع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بشأن عدم استعمال القوة.

وبناء على كل ما تقدم، فإن الاتحاد الروسي يطلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/68/L.47، وسيصوت ضده. ونحن على ثقة بأن الدول الأخرى الأعضاء ستعارض أيضا هذه المبادرة المسيسة التي لا تفعل شيئا، من الناحية العملية، للمساعدة على حل المشاكل الإنسانية في المنطقة.

السيد سواثو (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يدلي ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/68/L.47 بشأن حالة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، وفي منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا.

تعتقد هندوراس أن مشروع القرار يشير إلى الحقوق غير القابلة للتصرف للاجئين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وفي التمتع بإمكانية الوصول إلى مواطنهم الأصلية. ونرى أن هذا حق أساسي ومعترف به دوليا وغير قابل للتصرف. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار يستند إلى مبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعد ومبادئ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان للاجئين.

ونعتقد أن مشروع القرار غير ذي طابع سياسي، حيث أنه يتناول تحديدا حالة الآلاف من الأفراد الذين تضرروا بشكل مباشر من الصراع، وأن نصه ذو نطاق إنساني بحت. كما أنه يسلط الضوء على قضية حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ من

المشردين داخليا واللاجئين من مختلف الأعراق. وأخيرا، يرى وفد بلدي أن مشروع القرار يتماشى أيضا مع تقرير الأمين العام (A/68/868) ومع عملية التحقق والرصد للحالة على أرض الواقع. وهذه هي الآلية الوحيدة والأنسب المتاحة لنا لرصد الوضع حقا. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار A/68/L.47.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بلجيكا، بليز، بلغاريا، بوروندي، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كيريباس، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو

المعارضون:

أرمينيا، بيلاروس، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، ناورو، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، فييت نام

الممتنعون:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، السنغال، صربيا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سورينام، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، زامبيا

اعتمد مشروع القرار A/68/L.47 بأغلبية ٦٩ صوتا مقابل ١٣، مع امتناع ٧٩ عضوا عن التصويت (القرار ٢٧٤/٦٨).

[بعد ذلك، أبلغ وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات الأمانة العامة أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت؛ وأبلغ وفد زيمبابوي الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت معارضاً.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت يحدد بمدة ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرازيل السلامة الإقليمية لجورجيا ولا تعترف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وإننا نقر بالصعوبات الناشئة عن العدد الكبير من المشردين داخليا واللاجئين وعن الضغوط الإنسانية منذ اندلاع الصراع مع روسيا في عام ٢٠٠٨.

وقد امتنعنا مرة أخرى عن التصويت على القرار، لأننا نعتقد أنه يمكن أن يشكل حكما مسبقا على مسائل تخضع لعملية جنيف. ونشعر بالقلق لأن القرار يمكن أن يتعارض مع المفاوضات الجارية في جنيف. والتغلب على التحديات التي تواجه المشردين داخليا واللاجئين يتوقف في المقام الأول على تهيئة الظروف السياسية المواتية لعودتهم وعدم الخوف من استئناف الصراع.

وتحث البرازيل الأطراف على بذل الجهود لتحديد حلول دائمة لحالة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الجورجيين، مع مراعاة مراعاة خاصة حقهم في العودة. ويأمل الوفد البرازيلي أن يُحَلّ النزاع بين جورجيا وروسيا بالحوار في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن تدابير بناء الثقة والتعاون تدابير أساسية، آملين أن يُبذلَ كل جهد ممكن للسعي إلى تحسين التفاهم بين الطرفين، بما في ذلك في إطار عملية جنيف.

السيد ميناه (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): إن اتساق تصويت سيراليون على هذه المسألة يجسد التزامنا بالمبادىء التي يقوم عليها قرار اليوم (68/274). كما يدل على إعادة تأكيدنا على حقوق الأشخاص المشردين داخليا، ودعمنا لمن يحاولون تسوية محنتهم. وعندما يُطلَبُ إلينا القيام بذلك، فإننا نعتقد أن مكانتنا تحتم علينا أن ندعم نظاما يقوم على القواعد والحقوق والمبادىء، مثل النظام الدولي، وينبغي لنا، باعتبارنا بلدا كان يستفيد من ذلك النظام، أن نعرب عن موقفنا لكي يتم أخذه في الحسبان. وقد يستحق الأشخاص المشردون داخليا عطفنا، وربما يحصلون عليه؛ وقد يستحقون تعاطفنا، وربما يحظون به؛ لكنهم في بعض الأحيان يحتاجون لأن نقدم إليهم دعمنا الفعال والعلني في مواجهة محنتهم. ونحن نساند جميع من يسعون إلى حل ما يواجهونه من مشاكل، لأننا نؤمن بأن مفهوم التشريد ليس بدنيا فحسب بل هو نفسي أيضا. وسنظل إلى جانب جورجيا، وعندما يطلب إلينا ذلك، سنواصل الإعراب عن تأييدنا لحقوق الأشخاص المشردين داخليا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشرح موقفنا شرحا موجزا. بادىء ذي بدء، أود أن أكدد مجددا التزام تركيا بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق لأن النزاعات في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ما زالت بدون حل. وللحالة عواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة، لا سيما على شعب جورجيا، ولكن أيضا على شعوب منطقة القوقاز قاطبة.

وتدعم تركيا جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل سلمي لهذه النزاعات. وندعو جميع الأطراف إلى العمل على إحلال سلام شامل ومستدام يُمَكِّنُ أيضا من عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وباعتبارنا بلدا من بلدان المنطقة وجارا لجورجيا، فإننا على استعداد للإسهام في جميع الجهود بغية تحقيق ذلك الهدف. ونؤيد محادثات جنيف التي تشكل محفلا قَيِّماً لإيجاد حلول عملية للتحديات التي تواجهها الأطراف، ومعالجة مسألة عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين بصورة طوعية وآمنة وكريمة وبدون عوائق. ونناشد جميع الأطراف التواصل مع بعضها البعض على نحو جدي وبصورة تعاونية من أجل بناء الثقة والمضي قدما صوب تحقيق النتائج الملموسة.

السيد كونكي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تشارك أوروغواي مشاركة هامة، على الصعيدين الوطني والدولي، في تعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

وحمايتها والدفاع عنها. وما انفك الالتزام بالقانون الدولي ومبادىء التعايش السلمي والسلامة الإقليمية أولويات في سياستنا الخارجية. ونعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية بمثل هذا النوع من الحالات أن تحافظ على معايير القانون الإنساني الدولي التي تشكل أساس حماية المدنيين، وتعززها وتحترمها بصورة محايدة ومتسقة. ومن الأهمية بمكان، في رأي أوروغواي، أن تستمر محادثات جنيف بغية التوصل إلى حل لمسائل الأمن والاستقرار والحالة الإنسانية للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في المنطقة. ونحن على ثقة بأن المناقشات ستؤدي إلى نتيجة إيجابية بالنسبة للمتضررين، وتهيئة الظروف اللازمة لعودتهم الطوعية إلى ديارهم، اقترانا باحترام حقوقهم الإنسانية بدون تمييز. ونعتبر المحادثات أولوية قصوى ونشجع الأطراف على بذل كل جهد ممكن لكفالة نجاحها. ولذلك اعتبر وفد بلدي أنه من المناسب أن نمتنع عن التصويت على القرار 68/274.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير تعليلا للتصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 34 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.